عوامل اقتصادية لظاهرة التطرف

(ورقة عمل)

أ.د/ رفعت العوضي(*)

أولاً: مقدمات أساسية

١- التنوع الإنسانى سنة من سنن الله سبحانه وتعالى. هذا التنوع يشمل اللون والجنس ويشمل أيضا "الرأى". يعنى هذا أن الله سبحانه وتعالى خلق الناس على طبيعة بحيث تتعدد آراؤهم حول الموضوع الواحد، هذا التعدد في الآراء يصل إلى حد أن توجد آراء متعارضة بل قد تكون متناقضة.

تنوع النوع الإنسانى عمل عليه القرآن في أكثر من آية جاء عن هذا الموضوع في سورة المائدة: ﴿...لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ...﴾(المائدة: ٤٨)

يقول الإمام محمد عبده في تفسير هذه الآية: "أى ولو شاء تعالى أن يجعلكم ايها الناس أمة واحدة ذات شريعة واحدة ومنهاجا واحداً في سلوكها والعمل بها لفعل بأن خلقكم على استعداد واحد والزمكم حالة واحدة في أخلاقكم واطوار معيشتكم، بحيث تصلح لها شريعة واحدة في كل زمن، وحينئذ تكونون كسائر أنواع الخلق التى يقف استعدادها عند حد معين كالطير أو النمل أو النحل"(تفسير المنار، جـ٦، ص ٤١٨).

(*) أستاذ بكلية التجارة- جامعة الأزهر.

النتيجة التى تترتب على هذا أن المسلم يقبل التنوع والتعدد في الآراء باعتبار انه من سنن الله سبحانه وتعالى. وتوظيف ذلك في حياتنا المعاصرة هو ان نقبل الراى الآخر وأن نعتبر وجوده أمرا طبيعيا بل سنة إلهية.

٢- "التنوع" سنة إلهية، "والتدافع" سنة إلهية. التدافع يعنى أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان على طبيعة بحيث يأخذ بالوسائل التى يدافع بها عما يعتقد فيه.

القرآن الكريم عمل على تقرير أن التدافع سنة إلهية في أكثر من آية. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾(البقرة: ٢٥١).

يقول الشيخ محمد عاشور في تفسير هذه الآية: أنه لولا وقوع دفع بعض الناس بعضا آخر بتكوين الله وابداعه قوة الدفع وبواعثه في الدافع لفسدت الأرض...

وتزيد قوة المدافعة اشتدادا عند زيادة توقع الأخطار حتى في الحيوان... وقد عوض الله الإنسان عما وهبه إلى الحيوان بالعقل والفكرة... ولولا هذه الوسائل التى خولها الله تعالى أفراد الأنواع لاشتد طمع القوى في اهلاك الضعيف..."(تفسير التحرير والتنوير، جـ٢، ص٥٠٢).

التوظيف المعاصر للتدافع هو أن نقبل أن يعبر كل فرد عن رأيه، وأن توجد الموسسات التى تسمح بهذا التعبير وتنظمه. واللحظة التى يمنع فيها التعبير عن التدافع بالرأى في إطار مؤسسى هى اللحظة التى يولد فيها التعبير عن التدافع بوسائل أخرى، وتبدأ السلسلة المعروفة: تطرف فعنف...

إن الإسلام من خلال القرآن الكريم عندما عرف الإنسان بأن التدافع سنة الهية فإنه كان يوجهه إلى كيفية تنظيم التدافع والتسامى به.

٣- اصبح التطرف ظاهرة عالمية، في البلاد المتقدمة والبلاد النامية ولايقبل الادعاء بأن البلاد المتقدمة لايوجد بها تطرف. إن حادثة أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية وحادثة الغازات في اليابان والحوادث العنصرية في المانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية هى أمثلة لتطرف بل لتطرف مسلح. والرأى الذى نتبناه أن التطرف في البلاد المتقدمة لايقل في الدرجة عن التطرف في البلاد المتخلفة وإن كان يختلف في الشكل كما أن درجة الديمقراطية في البلاد المتقدمة تستوعب أو تحيد اعلاميا هذه الظاهرة.

٢- التعبير عن التطرف يأخذ اشكالا متعددة، فقد يعبر عنه فكريا وقد يعبر عنه تعبيرا مسلحا، والتعبير المسلح يقف وراءه تطرف فكرى. من أوضح الأمثلة على التطرف الفكرى نظرية المفكر الأمريكى صامويل هانتجتون عن صراع الحضارات. و مما يجب ذكره عن هذه النظرية التى كتبت في التسعينات أنها اسرع نظرية انتقلت من عالم الفكر والتنظير إلى مجال التطبيق العملى.

٤- التطرف قد يقوم به أفراد وقد تقوم به حكومات. الحديث عن التطرف يتجه عادة إلى تطرف الأفراد، لكن تطرف الحكومات أخطر، من أمثلة تطرف الحكومات ما حدث سابقا في البوسنة وما يحدث حاليا في كوسوفا وما تقوم به إسرائيل. ويدخل في تطرف الحكومات القانون الأمريكى الذى يبحثه الكونجرس عن الأضطهاد الدينى. ويذكر في هذا الصدد أن تطرف الأفراد ظاهرة واضحة في البلاد النامية بينما تطرف الحكومات ظاهرة واضحة في البلاد المتقدمة.

٥- تتعدد أسباب التطرف، والرأى الذى نعتقد فيه أن العامل الدينى يمثل السبب الرئيسى للتطرف. وما يبدو من تطرف. له أسباب سياسية أو عرقية فإنه في التحليل الأخير قد يكشف عن أنه يقف وراءه العامل الدينى.

٦- التطرف له أسباب وله نتائج، ولكن التداخل بينهما قوى، فما يبدو أنه سبب في حادثة معينة قد يكون نتيجة في حادثة أخرى؛ الاضطراب السياسى سبب للتطرف وهو في نفس الوقت نتيجة للتطرف. تطرف الأفراد قد يكون سببا لتطرف حكومات، وقد يكون تطرف الحكومات هو السبب في تطرف الأفراد. والرأى الذى نتبناه أن التطرف تتداخل وتتشابك فيه الأسباب والنتائج.

٧- تحمل هذه الدراسة "عنوان ورقة عمل"، وورقة العمل لها طبيعتها البحثية؛ إنها أفكار عن الموضوع لصاحب الورقة؛ يعنى هذا أنها ليست بحثا اختبرت فروضه، كما يعنى أيضا أن ورقة العمل ليس من طبيعتها ان يعرض فيها آراء لباحثين آخرين عن الموضوع. بعبارة أخرى إن طبيعة ورقة العمل هى أن تعرف بعناصر في موضوعها يراها كاتبها وفق تحليله لها ووفق تقديره النسبى لها.

٨- هذا المؤتمر عن العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية، وهذه الورقة عن عوامل اقتصادية لظاهرة التطرف، وربطها بموضوع المؤتمر يعنى أننا نقصر دراسة هذه العوامل على المجتمعات الإسلامية.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الدولية والتطرف

نعنى بالعلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الورقة علاقة العالم الإسلامى كمجموعة مع بقية دول العالم وعلى وجه الخصوص دول العالم المتقدمة اقتصاديا. في هذه العلاقة يمكن رصد مجموعة من العوامل الاقتصادية التى يرى فيها المسلمون خطرا عليهم، ولا يتوقف الأمر على تصنيفها كخطرة، وإنما يمتد الأمر إلى اعتبار أنها مستهدف بها اضعاف المسلمين اقتصاديا، أى أن الضرر مستهدف وبالتالى يكون الخطر مقصوداً. من هذه العوامل:

١- التكتلات الاقتصادية الدولية

"العالم يعيش عصر الكيانات الكبرى" هذه عبارة شاعت في الفترة الأخيرة، وهى عبارة صحيحة. الكيان الاقتصادى الكبير قد يكون بسبب أن الدولة في ذاتها تكون كيانا كبيرا، وهذه حالة الصين والهند وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون الكيان الاقتصادى الكبير بسبب أن مجموعة من الدول كونت تكتلا أو تكاملا اقتصاديا وهذه حالة الاتحاد الاقتصادى الأوروبى وحالة التكامل الاقتصادى المعروف باسم نافتا.

العالم الإسلامى محروم من كيان اقتصادة كبير، ولاشك أن المسئولية الأولى تقع على عاتق المسلمين، لكن أيضا لايمكن أهمال العامل الخارجى في تفتت المسلمين والحيلولة بينهم وبين تكوين كيان اقتصادى كبير أو الالتحاق بتكتل اقتصادى قائم. ترشح الدراسة حالة تركيا مع الاتحاد الاقتصادى الأوروبى. بالرغم من الدور الذى لعبته تركيا لصالح العالم الغربى إبان المواجهة مع الاتحاد السوفيتى السابق، وبالرغم من الإجراءات التى اتخذتها

تركيب داخلي وذلك بقصد التقارب مع العالم الغربي فإن الرد على طلب تركيا للانضمام للاتحاد الاقتصادي الأوربي كان: إن هذا الاتحاد نادي للدول المسيحية وليس فيه مكان لدولة مسلمة.

٢- قرار المقاطعة الاقتصادية

يتبنى النظام العالمي الجديد سياسة المقاطعة الاقتصادية. والتطبيقات التي جاءت عليها قرارات المقاطعة الاقتصادية لبعض الدول أثارت شكوك المسلمين في نوايا الدول الكبرى التي تفرض هذه المقاطعة وأنه مقصود بها اضعاف المسلمين، وذلك تنفيذا للتوصيات التي ترتبت على نظرية صراع الحضارات التي يتبناها العالم الغربي. نرشح للدراسة حالات المقاطعة ضد كل من العراق وليبيا والسودان ونيجيريا وسوف تظهر الدراسة أن المقاطعة الاقتصادية المفروضة من النظام العالمي الجديد ضد هذه الدول مستهدف بها اضعاف العالم الإسلامي وتفكيكه.

٣- ضرب تجارب التنمية الناجحة في بعض البلاد الإسلامية

تصنف الدول الإسلامية كلها على أنها من الدول النامية. في السنوات الاخيرة استطاعت دولتان مسلمتان هما اندونيسيا وماليزيا أن تحققا تقدما. ثم جاءت الاحداث الاقتصادية لما عرف باسم أزمة النمور الأسيوية.

تتابع الاحداث اظهر أنه أمكن السيطرة عليها في الدول التي اصيبت بها فيما عدا دولتان هما: ماليزيا واندونيسيا وهما الدولتان المسلمتان بين هذه الدول.

تركت الأزمة في اندونيسيا إلى أن عصفت بالنظام السياسى، إن حس المسلم لايستطيع أن يتقبل أن النظام العالمى برئ من التدبير ضد المسلمين في هذه الأزمة. وحس المسلم مع الواقع القائم الآن تغذيه حوادث مماثلة في التاريخ الاقتصادى لبعض الدول الإسلامية، ونرشح للدراسة حالة مصر منذ عهد محمد على وإلى الآن.

٤- أبعاد العالم الإسلامى عن المشاركة في الإدارة الاقتصادية للعالم

النظام العالمى الجديد له مؤسساته وآلياته التى يدير بها العالم اقتصاديا. لاشك أن المشاركة في هذه الإدارة هى ترتيب على "حالة القوة" التى عليها من يسعى للمشاركة. إن العالم الإسلامى ليس له دور فاعل في المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى؛ صندوق النقد والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية. هذه أمور متداولة في الدراسات بل في الأحاديث العادية. الجديد أن هذا الابعاد للعالم الإسلامى وصل إلى مرحلة أصبح الخطر فيها واضحا. اننا نرشح للدراسة مؤتمر أمن البحيرات العظمى، والذى عقده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعة من الدول الأفريقية عند زيارته الأخيرة لأفريقيا، وقد استبعدت من هذا المؤتمر الدول الإسلامية التى تمثل لها مياه البحيرات العظمى مسألة حياة أو موت وهما مصر والسودان. ومما أرى ذكره عن هذا المؤتمر أنه لم يعالج في أجهزة الإعلام بحجم الخطر الذى يمثله.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الداخلية والتطرف

العلاقات الاقتصادية الداخلية تمثل الوعاء الاقتصادى الذى يتفاعل فيه افراد المجتمع وفئاته، ووفق ذلك تتحدد ردود أفعالهم.في الدراسات عن التطرف ينبغى أن تؤخذ هذه العلاقات في الاعتبار. نحاول في هذه الفقرة أن نقدم افكارا وتحليلا حول عناصر في العلاقات الاقتصادية الداخلية يمكن أن يكون لها ارتباط بظاهرة التطرف. العناصر الاقتصادية الداخلية التى يمكن أن نربط بها ظاهرة التطرف يمكن أن تجمع في المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: تشمل العوامل الآتية:

١- الفقر. ٢- البطالة.

٣- التفاوت في توزيع الثروات والدخول.

٤- مشكلة السكن.

المجموعة الثانية: تشمل العوامل الآتية:

٥- الاخلال بتكافؤ الفرص الاقتصادية.

٦- الاحساس بعدم المشاركة في القرار الاقتصادى.

المجموعة الثالثة: تشمل:

٧- الاقتناع بنظام اقتصادى أكفأ من النظام القائم.

١- عند المقابلة بين العناصر الاقتصادية الداخلية التى رؤى أن لها ارتباطا بالتطرف والعناصر الاقتصادية الخارجية التى سبق التعريف بها فإنه يمكن القول أن العناصر الاقتصادية الخارجية تولد أو تنتج مباشرة تطرفا له طبيعة دينية، أما العناصر الاقتصادية الداخلية فإنها تمثل الوعاء الذى يمكن أن ينمو فيه

التطرف، وهذا التطرف المربوط بالعناصر الاقتصادية الداخلية يمكن أن يصنف في تصنيفات متعددة، منها ما هو سياسي ومنها ماهو اقتصادى، ويجئ الدين وينظر إلى الدين باعتباره يمثل الأمل في النجاة من هذا الإطار الاقتصادى الداخلى غير الملائم.

٢- العناصر الاقتصادية الداخلية التى ذكرت تسبب التطرف لأنها تفقد الفرد الأمن الاقتصادى الحالى. إن الفقر يخل بالأمن الاقتصادى للفرد، وكذلك البطالة والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وهكذا.

٣- العناصر الاقتصادية الداخلية تسبب التطرف لأنها تفقد الفرد الأمل في الأمن الاقتصادى في المستقبل. إن اليأس من مستقبل اقتصادى هو الابن الطبيعى للعناصر الاقتصادية الداخلية التى ذكرت، واليأس من مستقبل اقتصادى آمن هو أب طبيعى للتطرف.

٤- العناصر الاقتصادية الداخلية تسبب التطرف لأنها تفقد الفرد الاحساس بالمشاركة الحقيقية في صنع الواقع الاقتصادى وكذا المستقبل الاقتصادى لمجتمعه.

مشاركة الفرد في صنع الواقع الاقتصادى وكذا المستقبل الاقتصادى لمجتمعه تمثل بيئة صحيحة للانتماء، والانتماء عنصر فعال لعلاج التطرف. أما ابعاد الفرد أو عزله عن المشاركة في القرار الاقتصادى فإن هذا يسبب السلبية، والسلبية عنصر فعال في خلق التطرف.

٥- العناصر الاقتصادية الداخلية التى ذكرت وخاصة العنصر المتعلق بالاقتناع بالنظام الاقتصادى تسبب التطرف المذهبى، وهذا النوع

من التطرف عرف مع التنظيمات اليسارية السرية التى اعتقدت في نظام اقتصادى أكفأ في نظرها من النظام الذى كان قائما.

٦- العناصر الاقتصادية الداخلية التى ذكرت للإسلام منهجه في علاجها وتقديم حلول لها. ولايقبل أن يوصف من ينادى بالحل الإسلامى لهذه المشكلات بأنه متطرف التطرف الذى يمكن تصوره في هذه الحالة يجئ كوصف للطريقة أو للأسلوب الذى يتبع في الدعوة إلى الحل الإسلامى. وهكذا يكون الوصف بالتطرف ليس منصرفا إلى "نوع الحل" وإنما إلى الطريقة التى يدعى بها إلى الحل.

رابعا: توصيات مقترحة

نحاول في هذه الفقرة أن تقدم اقتراحات نعتقد أنها يمكن أن تحول إلى سياسات تعمل على علاج ظاهرة التطرف.

١- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية يمثل إطارا لمجموعة من السياسات الاقتصادية التى تقدم حلولا للتطرف المترتب على العناصر الكامنة في العلاقات الاقتصادية الدولية. ونعرف أن التجربة مع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وكذلك التجربة مع الدعوة إلى تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية، هذه التجارب بنوعيها لاتحمل تشجيعا في هذا الصدد. لكن ما نعتقد فيه أن الدعوة بقيام تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية يجب أن تظل سياسة ثابتة لجميع الدول الإسلامية؛ الحكومات والمنظمات والأفراد.

٢- المقاطعة الاقتصادية الظالمة التى يطبقها النظام العالمى الجديد ضد بعض الدول الإسلامية جسدت الخطر الخارجى على العالم الإسلامى، والقراءة الواعية للأحداث تشير إلى أن النظام العالمى الجديد خطط لفرض المقاطعة على دول إسلامية أخرى، ولايعتبر من قبيل المبالغة القول بأن المقاطعة الاقتصادية مخطط لها أن تصيب القوى الفاعلة في العالم الإسلامى، وهذا وفق ترتيبات معينة رتبت لها القوى الفاعلة في النظام العالمى الجديد. إن التطرف رد فعل طبيعى للتعامل مع المقاطعة الاقتصادية الظالمة. في هذا الصدد فإننا لانتعلق بأمل غير صحيح وهو ان تغير القوى الفعالة في النظام العالمى الجديد خطتها بالاستعطاف أو بالرجاء، وإنما ما نعتقد فيه هو أن يعرف هذا في العالم الإسلامى بالطريقة الصحيحة، وأن توضع الخطط لمواجهته، والتكامل الاقتصادى

بين الدول الإسلامية أحد العناصر الفاعلة، وبجانب التكامل فإنه يقترح أن يتفق في منظمة المؤتمر الإسلامى على أن الدول الإسلامية لاتلتزم بقرار مقاطعة اقتصادية ضد أية دولة إسلامية إلا إذا عرض ذلك على منظمة المؤتمر الإسلامى وأقرته. إن أية دولة إسلامية لاتستطيع بمفردها رفض تطبيق المقاطعة المفروضة دوليا ولكن الدول الإسلامية مجتمعة تستطيع رفض تطبيق المقاطعة وهى قادرة على ذلك. هذا الاقتراح يمثل سياسة ملائمة لجعل القوى الفاعلة في النظام العالمى الجديد تعيد النظر في قرارات المقاطعة الظالمة التى تفرضها على بعض الدول الإسلامية والمقاطعات التى تخطط لفرضها.

وضع هذا الاقتراح موضع التطبيق سوف يخفف من احساس الفرد المسلم بالخطر على حاضره ومستقبله مع النظام العالمى الجديد- ومن المعروف ان التطرف لازمة من لوازم الخطر أو الإحساس به.

٣- بشأن القلق مع النظام الرأسمالى، وهو قلق حقيقى فإنه يقترح البدء بتطبيق الزكاة والوقف. وهذا يمثل سياسة اقتصادية لها كفاءتها في مواجهة كثير من العناصر الاقتصادية الداخلية التى يربط بها التطرف، ويعتقد أن هذا التطبيق يعمل بطريقة مباشرة وفعالة على العنصر الاقتصادى المتعلق بالاعتقاد في وجود نظام اقتصادى أكفأ.

٤- التأمين ضد البطالة سياسة اقتصادية يجب البدء بتطبيقها، وخاصة بعد توقف التعيين عن طريق القوى العاملة، وأيضا مع الأخذ بالرأسمالية كنظام اقتصادى. إن أى نظام اقتصادى له منظومته المتناسقة، الاشتراكية لها منظومتها التى تحل فيها مشكلة البطالة، والرأسمالية لها منظومتها، التأمين ضد البطالة أحد عناصر المنظومة الرأسمالية.

إن البلاد الرأسمالية التى تدعو إلى الرأسمالية بل تحاول فرضها على العالم باسم النظام الاقتصادى العالمى الجديد تأخذ بسياسة التأمين ضد البطالة. يعنى ذلك أن التأمين ضد البطالة ضمن السياسات المصاحبة للرأسمالية. والمجتمعات الإسلامية التى أخذت بالرأسمالية يجب عليها أن تأخذ بالسياسات الاقتصادية المصاحبة لها ومنها سياسة التأمين ضد البطالة، وكذلك سياسة ربط الأجور بالأسعار.

٥- تقرير حق السكن يجب أن يكون منصوصا عليه دستوريا. وتوضع السياسات التى تضمن هذا الحق في التطبيق. إن المشروعات الاقتصادية الخاصة يجب أن تلتزم بتوفير مسكن للعاملين بها وهذا بالتعاون مع أجهزة الدولة ووفق سياسات معينة، ونفس الوجوب ينصرف إلى الدولة بالنسبة للعاملين بها.

٦- تقرير حق المشاركة في صنع القرار الاقتصادى ووضعه في التطبيق وهذا الأمر يرتبط بقضية أم في العالم الإسلامى وهى قضية الديمقراطية؛ الديمقراطية على وجه العموم، وتجئ معها الديمقراطية في صنع القرار الاقتصادى.لقد كانت الديمقراطية هى الوعاء الذى تحقق فيه التقدم الاقتصادى للمجتمعات التى تقدمت اقتصاديا، وسوف يتعاظم دورها في القرن الواحد والعشرين، وبجانب أنها وعاء للتقدم فإنها وعاء لتحقيق الوئام الاجتماعى وتجسيده، والتطرف صورة للفشل في تحقيق الوئام الاجتماعى، وهكذا ينبغى أن نفهم العلاقة بين غياب الديمقراطية والتطرف.

٧- تحقيق تكافؤ الفرص على أكمل وجه. النظام الرأسمالية له آلياته في تحقيق تكافؤ الفرص، ويعطى النظام الرأسمالى اهتماما لهذا الموضوع.

المجتمعات الإسلامية وقد فرضت عليها الرأسمالية يجب عليها أن تضع الضوابط الكفيلة لتحقيق تكافؤ الفرص. إن الاخلال بتكافؤ الفرص يوجد بيئة صحية للتطرف، لهذا فإن تحقيق تكافؤ الفرص يقتل هذه البيئة الصحية للتطرف.